annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

وجهات نظر المجتمع المدني الإقليمية وتوصياته للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية (WSSD2)

مقدّمة

بعد مرور ثلاثين عامًا على إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وخطة العمل (1995)، التي دعت إلى القضاء على الفقر، وتحقيق العمل الكامل والمنتج، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، ما تزال التحديات المتعلقة بتحقيق التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية قائمة كما هي.

فقد اعتبر الإعلان أن خلق بيئة تمكينية (اقتصادية وسياسية وقانونية)على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية مفتاح لتحقيق التنمية الاجتماعية، إلا أن النظام العالمي الحالي، المتأثر بانهيار النموذج النيوليبرالي، وتصاعد أوجه عدم المساواة، وتنامي الأحادية، والعسكرة، والانتهاكات النظامية لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وضعف نظام الحوكمة العالمية، أصبح يشكل بيئة معادية بشدة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ويحدث ذلك في ظل تزايد ظاهرة الاحتباس الحراري وتدهور البيئة، لا سيما ندرة المياه والغذاء. ويعاني قطاع كبير من السكان من الفقر وتراجع الخدمات، وتوسع الفجوة التكنولوجية والرقمية، وارتفاع الديون، مما يهدد بانهيارات مالية في ظل أزمات إنسانية غير مسبوقة أدت الى وجود 123.2 مليون نازح حول العالم[1]، وتدمير البنية التحتية الهشة والهيكل الأساسي للاقتصادات، وغياب أطر عمل فعّالة للتنسيق الإقليمي، والدعم والتكامل الاقتصاديين.

تشهد المنطقة العربية أسوأ الظروف من حيث تفاوت الدخل، وتوزيع الثروة غير العادل، وتفاقم وتوسع أوجه عدم المساواة، إضافة إلى استمرار السلطوية، وغياب الحوكمة والشفافية، وقلة المشاركة والمساءلة، وانتشار العمل غير الرسمي وغير المحمي، واستمرار العنف بما في ذلك الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل. وقد عمّق ارتفاع الدين العام وضعف التكامل الاقتصادي الإقليمي وسيطرة الاقتصادات الريعية الهشاشة المالية والاجتماعية. وعلى الرغم من تحقيق بعض البلدان تقدماً كمياً في مجالي التعليم والصحة، فإن هذه المكاسب لا تزال محدودة وغير متكافئة، ولم تترجم إلى تنمية اجتماعية شاملة ومستدامة. ولا تزال الفجوة بين الجنسين، والقمع السياسي، وغياب الإصلاحات الهيكلية تشكل عوائق أمام تحول المنطقة العربية نحو مجتمع عادل وديمقراطي ومتماسك.

في اطار المشاركة المستمرة للمجتمع المدني، تقدّم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورقة سياسة تعرض توصيات إقليمية للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية (WSSD2)، تعكس نتائج المشاورات الإقليمية، والندوات الإلكترونية، والأوراق التحليلية، لضمان أخذ الواقع العربي بعين الاعتبار في صياغة جدول الأعمال العالمي للتنمية الاجتماعية.

1. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Global Trends Report 2024, June 12, 2025, https://www.unhcr.org/us/global-trends

تحديات التنمية الاجتماعية: الاتجاهات العالمية والواقع الإقليمي

تواجه المنطقة العربية مجموعة معقدة من تحديات التنمية الاجتماعية المترابطة، والتي تتشابك بشكل عميق مع الاتجاهات العالمية والواقع الإقليمي. فالحروب والاحتلال المستمر، وحالة عدم الاستقرار السياسي تشكل عوامل تقوض التنمية الاجتماعية وتحد من فرص المشاركة الشاملة، والحكم الديمقراطي، وممارسة الحقوق الأساسية في المنطقة العربية. ويتطلب إحراز تقدم مستدام، اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية مستندة إلى حقوق الإنسان والقانون الدولي، مدعومة بإرادة سياسية حقيقية وتضامن إقليمي، إلى جانب جهود منسقة لتحقيق السلام والاستقرار. ويعد ضمان الحق في التنمية على المستويين الوطني والدولي أمرًا أساسيًا، إذ تواصل أوجه عدم المساواة الهيكلية، وغياب المساءلة، وعدم الاستقرار المستمر، والتعاون العالمي المحدود، عرقلة مسار المنطقة العربية نحو التقدم الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، يتم تهميش مبدأ العدالة الاجتماعية—الأساسي لأي تنمية اجتماعية ذات معنى—بشكل متزايد في الأجندات السياسية، لا سيما في ظل التوجهات النيوليبرالية. وعلى صعيد التحديات العالمية، يواصل النظام الاقتصادي والمالي العالمي تكريس اختلالات القوة، المتمثلة في أوجه عدم المساواة العميقة، والمالية العامة غير الشفافة وغير المسؤولة، وانتشار التهرب الضريبي وأعباء الدين غير المستدامة، حيث بلغ الإنفاق العسكري العالمي وحده 2.7 تريليون دولار في 2024[2]، مما يقوض التنمية الاجتماعية العادلة ويؤكد الحاجة الملحة لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي.

نتيجة لذلك، يمتد الفقر إلى ما هو أبعد من الدخل، مؤثرًا على الظروف المعيشية العامة للأسر الضعيفة، بما في ذلك التعليم والصحة والسكن والتغذية. ويتطلب معالجة الفقر على المستويين العالمي والوطني إعادة تعريف جوهرية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، بما يضمن أن يكون النمو في خدمة الناس وليس الأرباح. ويشمل ذلك الحد من أوجه عدم المساواة من خلال سياسات إعادة توزيع الدخل التقدمية والسياسات المالية، والأجور العادلة، والعمل اللائق، والسياسات الاجتماعية الشاملة، مع الاعتراف بالصلة الجوهرية بين الفقر وعدم المساواة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2022، أفيد أن أعلى 10% من كاسبي الدخل يسيطرون على حوالي 56% من الدخل الكلي، بينما يحصل أعلى 1% على نحو 15–24%، في حين يحصل أدنى 50% على حوالي 10% فقط من الدخل، مما يبرز تركّز الثروة بشكل حاد والحاجة الملحة لسياسات تقلل من عدم المساواة[3]. وفي هذا الإطار، تشكل أنظمة الحماية الاجتماعية وتثبيت الحماية الاجتماعية ضمن استراتيجيات التنمية الاجتماعية الوطنية الأوسع، ركائز للتخفيف من التفاوتات، من خلال توفير تغطية شاملة للجميع بما في ذلك العمال غير الرسميين، والنساء، واللاجئين، والفئات الضعيفة الأخرى.، على الرغم من ذلك، فإن البلدان العربية تخصص حاليًا نحو 2.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للحماية الاجتماعية.[4]

2. United Nations, The True Cost of Peace: Rebalancing World Military Spending for a Sustainable Future, 2025, https://www.un.org/en/peace-and-security/the-true-cost-of-peace
3. World Inequality Lab, "Income Inequality in the Middle East: Issue Brief 202206-," World Inequality Database, 2022, https://wid.world/document/income-inequality-in-the-middle-east-world-inequality-lab-issue-brief-202206-
4. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Social Expenditure Monitor for Arab States, https://www.unicef.org/mena/media/20041/file/social-expenditure-monitor-budgets-sdgs-policy-brief-english.pdf.pdf

كما أن التعليم يعتبر أيضا محركًا لعدم المساواة، إذ غالبًا ما يكون غير مكلفا أو غير شامل للفئات المهمشة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية عبر الأجيال. ومن ثم، يُعد ضمان الحق في التعليم الجيد والمجاني والمتكافئ أمرًا أساسيًا لكسر دورة الفقر والاقصاء الاجتماعي .

كما أن الحق في الصحة مهم أيضا لمعالجة عدم المساواة، وقد كشفت جائحة كوفيد-19، عن محدودية الوصول إلى الأدوية واللقاحات، وتركيز البحث الصحي بشكل غير متكافئ. وتظل الفئات الضعيفة في البلدان منخفضة الدخل والمناطق المتأثرة بالصراعات الأكثر تضررًا، مما يبرز الحاجة الملحة لبناء أنظمة صحية قوية، ممولة من القطاع العام، ومستندة إلى حقوق الإنسان، تضمن العدالة والمساواة والتضامن العالمي.

تتعدد التحديات أمام ضمان العمل اللائق والتوظيف الكامل في المنطقة العربية ، وهي تحديات مترابطة وبنيوية. وعلى الرغم من تزايد الطلب على العمالة منذ الثورة الصناعية، إلا أن تحقيق التوظيف الكامل لم يكن أولوية في النماذج الاقتصادية السائدة. وتؤثر البطالة بشكل غير متناسب على فئات معينة: فالشباب يواجهون معدلات بطالة أعلى من المتوسط الوطني باستمرار؛ والنساء يعانين من بطالة أعلى مقارنة بالرجال؛ والأشخاص ذوو الإعاقة يظلون دون توظيف كافٍ؛ وغالبًا ما يواجه خريجو الجامعات صعوبات أكبر في دخول سوق العمل مقارنة بمن لديهم مستويات تعليمية أقل، لا سيما في البلدان النامية. وتعكس هذه الأنماط تحيزات وعدم مساواة بنيوية، وهي نتيجة الأولويات الاجتماعية والاقتصادية المدمجة في النماذج الاقتصادية الوطنية والعالمية، وليست يأي شكل من الأشكال نتيجة قصور فردي. ولا تزال الاقتصادات غير الرسمية وقطاع الرعاية غير محمية، رغم دورها الحيوي في دعم المجتمعات. كما يزيد التمييز في مكان العمل، والحماية القانونية المحدودة، وظروف العمل غير الآمنة، واستغلال العمال المهاجرين—بما في ذلك الحماية غير الكافية في نظم مثل الكفالة—من تعقيد هذه التحديات، مما يبرز الحاجة الملحة إلى إصلاحات شاملة تعالج الأبعاد الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية للعمل، وتضمن الحماية المتساوية، والأجور اللائقة، والكرامة لجميع العمال.

يظل تعزيز حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين، والشمول الاجتماعي الأوسع تحديًا بالغ الأهمية في المنطقة العربية، حيث تستمر الحواجز الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية العميقة في الحد من المشاركة الكاملة للنساء وتمكينهن. كما أن عدم المساواة في الوصول إلى التعليم والعمل والحماية الاجتماعية، والتي تعمقها االأعراف الاجتماعية التمييزية والهياكل الأبوية والانحيازات المؤسسية، تعرقل جهود تمكين المرأة ومشاركتها الفعّالة في اتخاذ القرار. كما تواجه النساء والفتيات مستويات أعلى من الاستبعاد وانعدام الأمن في السياقات المتأثرة بالصراعات والفقر. ويؤدي محدودية دمج اعتبارات النوع الاجتماعي ومبدأ المجتمع القائم على الرعاية في استراتيجيات التنمية والاقتصاد والمناخ الأوسع إلى استمرار هذه الفجوات، مما يحد أكثر من التقدم نحو المساواة الحقيقية والتنمية الاجتماعية الشاملة، مع ما تشير إليه الاتجاهات الحالية بأن تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين قد يستغرق حتى 134 عامًا على المستوى العالمي[5]، وهو ما يبرز محدودية وفعالية السياسات السائدة في مجال المساواة بين الجنسين.

5. World Economic Forum, Global Gender Gap Report 2024, https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2024/

يعدّ التدهور البيئي تحديًا عاجلاً آخر في المنطقة العربية، إذ يتجاوز مجرد تغير المناخ ليشمل أسبابه الجذرية، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والنماذج الاقتصادية العالمية السائدة. كما يزيد ضعف البنية التحتية، ونقص المياه، وانعدام الأمن في الحقوق المتعلقة بالأرض والسكن، والتلوث، ومحدودية الجاهزية لمواجهة التغيرات المناخية، من هشاشة المجتمعات ويهدد الأمن الغذائي وسبل العيش ورفاهية السكان المتضررين، مع تعرض نحو 70% من أراضي المنطقة للتصحر[6]. وتبرز هذه التحديات الحاجة الملحة إلى سياسات بيئية ومناخية عادلة اجتماعيًا ومستندة إلى الحقوق.

توصيات سياساتية لتعزيز التنمية الاجتماعية

ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تنفيذ تدابير تعزّز التنمية الشاملة بأبعادها السياسية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يواجه التحديات المترابطة التي تواجهها المنطقة العربية والمجتمع الدولي. فالتنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل السلام والاستقرار، ومن خلال نموذج تنموي قائم على حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين.

على المستوى العالمي

1. الحفاظ على المساءلة السياسية وإعمال الإرادة السياسية لإنهاء الحروب والنزاعات بمختلف أنواعها، مع الإقرار بأن السلام العادل والدائم شرطٌ أساسي لتحقيق التنمية.
2. اعتماد وتنفيذ اتفاقية دولية بشأن الحق في التنمية، تعترف بحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الوطنية والسيطرة على الموارد، وتضمن المساءلة عن الانتهاكات باعتبارها شروطاً أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المستدامة.
3. اتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح الحوكمة العالمية على أساس مبادئ التمثيل والإنصاف، وضمان التمثيل العادل للجنوب العالمي في الهيئات السياسية والاقتصادية والمالية الرئيسية، والتصدي لتركيز السلطة الذي يخدم رأس المال والمصالح الربحية فقط.
4. ردم الفجوة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية من جهة، وتنفيذ مبدأ المساءلة المتبادلة بين الدول والمؤسسات الدولية من جهة أخرى.
5. إصلاح وتعزيز فعالية الأمم المتحدة، وتدعيم آليات العدالة الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لضمان الامتثال للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.
6. تعزيز منع النزاعات ونزع السلاح والحد من النزعة العسكرية على الصعيد العالمي، من خلال إعادة توجيه الميزانيات وتقليص الإنفاق العسكري، بما يهيّئ الظروف لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المستدامة.

6. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), "World Day to Combat Desertification: Daily Choices Can Save Our Planet," 2021, https://www.unescwa.org/news/op-ed-world-day-combat-desertification-daily-choices-can-save-our-planet

7. إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية واعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية وطنية تعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية، وتعمل على تقليص التفاوتات في الثروة والسلطة والوصول إلى التكنولوجيا، وضمان شفافية ومساءلة المالية العامة، ومعالجة أعباء الديون والاختلالات الهيكلية، وتعزيز التعددية الشاملة والتنمية الاجتماعية العادلة.
8. إعادة إحياء مبادئ التعاون الدولي والمساعدات الإنمائية الرسمية استنادًا إلى معايير باريس وأجندة بوسان، وبما يكرّس المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، والمساءلة المتبادلة بين جميع الأطراف. وضرورة إشراك المجتمع المدني كشريك فاعل في صياغة وتنفيذ سياسات التعاون، وعلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وخاصة التعاون العربي-العربي، لتحقيق تنمية قائمة على التضامن والمساواة.والتأكيد على إسهام القطاع الخاص في جهود التنمية شريطة التزامه بمبادئ حقوق الإنسان والمساءلة القائمة على الحقوق.

على المستوى الإقليمي

1. وقف الحروب والإبادة الجماعية من خلال تعزيز التعاون الإقليمي، وإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الانتهاكات، والتحول بعيداً عن الخطاب القائم على العسكرة والأمننة نحو مقاربات تنموية قائمة على الحقوق ومتمحورة حول الإنسان.
2. تنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية متكاملة تعزز الحماية الاجتماعية، وتمكّن الفئات الهشة، وتدفع قدماً بحقوق الإنسان، وتُروّج لحوكمة شفافة وخاضعة للمساءلة ومشاركة للجميع. مع تفعيل التوصية 202 حول أرضيات الحماية الاجتماعية بإشراك الجهات المعنية وضمان التمويل المستدام بالاعتماد على الموارد الوطنية.
3. معالجة التحديات المتعددة والمترابطة أمام التوظيف الكامل من خلال ضمان العمل اللائق، والحماية القانونية، والأمان الوظيفي الأساسي في مختلف القطاعات، وتأمين أجور عادلة وفرص منصفة للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين، إلى جانب إصلاح الاقتصادين غير النظامي والرعائي اللذين لا يزالان غير مُقدّرين بما يكفي ومحرومين من الحماية.
4. تعزيز إصلاح التعليم باعتباره محركاً للمعرفة والتعلّم مدى الحياة وحقوق الإنسان، من خلال توسيع التعليم الشامل والجيد للفئات المهمشة، إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة من النزاعات، وربط التعليم بالابتكار والتحوّل الرقمي وفرص عمل الشباب
5. تعزيز النظم الصحية الشاملة من خلال إعطاء الأولوية للحق في الصحة، وضمان الوقاية والرعاية الأولية والصحة النفسية والبيئة السليمة، والعمل على إصلاح القواعد العالمية بما يضمن الوصول العادل إلى الأدوية واللقاحات، ولا سيما للفئات الضعيفة في الدول المتأثرة بالنزاعات والدول ذات الدخل المنخفض.
6. اعتماد مقاربة شاملة تدمج مفهوم مجتمع الرعاية والمنظور النسوي في جميع مجالات السياسات، بهدف تحويل النظم الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق النساء وتمكينهنّ، وضمان حماية النساء والفتيات وإدماجهنّ، خصوصاً في السياقات الهشة، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

7. اعتماد مقاربة شاملة قائمة على الحقوق لتحقيق الاستدامة البيئية، تُعالج تغير المناخ والتصحر والتلوث وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، مع تعزيز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، وضمان حقوق الأرض والسكن، وتأمين الوصول إلى الغذاء والمياه، ودعم الفئات المتضررة في سياقات الأزمات لمعالجة الأسباب الهيكلية للهشاشة البيئية وتعزيز رفاه الإنسان.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني

1. نظرًا لاستمرار تقلص الفضاء المدني في المنطقة العربية، والذي يتجلى من خلال القيود المفروضة على حرية التنظيم والتعبير والتجمع، من الضروري إعطاء أولوية لدعم البيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدني ودعم مشاركتها في صياغة أطر تنموية شاملة قائمة على الحقوق، من خلال توفير بيئة ممكنة، وحماية الفضاء المدني، وتمكين المشاركة المجتمعية الشاملة والحوار مع الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات والموارد، والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وسيادة القانون.
2. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المساءلة والحكم الديمقراطي، وبناء تحالفات قوية عبر القطاعات والحركات والشرائح المختلفة كأساس للمشاركة الإقليمية والدولية المنسقة.
3. تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة الفعالة في التحالفات العالمية التي تعمل على تعزيز الحوكمة المتعددة الأطراف الديمقراطية، عالم سلمي، والعدالة الاجتماعية والتضامن، بما يتماشى مع إعلان الدوحة وأجندة 2030.

annd
Arab NGO Network
for Development
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

www.annd.org